

مفاهيم أساسية

تمويل المناخ وجبر الأضرار وحقوق الإنسان

مفاهيم أساسية هي سلسلتنا التي تشرح مواضيع معقدة للقراء الراغبين في إطلاق العنان لقوة حقوق الإنسان لبناء اقتصادات عادلة ومستدامة.



نجيب هنا على مايلي:

٣. ما الذي نكسبه من النظر إلى تمويل المناخ وجبر الأضرار المرتبطة به من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي/الجنس، وماذا تقول التزامات حقوق الإنسان في ذلك؟

٤. كيف نحمل الحكومات والجهات الفاعلة القوية الأخرى المسؤولية عن أفعالها بشأن تمويل المناخ؟

١. ما المظالم الهيكلية التي يكشف عنها تغير المناخ، ولماذا يعد جبر الأضرار المرتبطة بالمناخ أساسية لمعالجة تلك المظالم؟

٢. ما هو تمويل المناخ، ولماذا نحتاج إلى تحويل النظام الذي يحكمه نحو نهج قائم على جبر الأضرار؟

رسائل أساسية

- إن أزمة المناخ الحالية هي النتيجة المباشرة لهيكل اقتصادي عالمي غير متكافئ ازدهر في العصر الاستعماري بفعل استخراج الموارد. والنتيجة أن من يعانون أكثر من غيرهم من أزمة المناخ هم الأقل تسببًا فيها.
- إن جبر أضرار المناخ يشكل مفتاحًا لمحاسبة البلدان في الشمال العالمي عن مسؤوليتها عن أزمة المناخ، وحملها على تغيير سلوكها، وتحقيق الإنصاف على الضرر الناجم عنها.
- إن تمويل المناخ، باعتباره الأداة لتمويل التدابير اللازمة لمعالجة التغير المناخي، لا بد وأن يستجيب لهذه التفاوتات الهيكلية. لكن تظل الطريقة الحالية لتمية موارد تمويل المناخ وتخصيصها وإنفاقها وإدارتها تخفق عمومًا في معالجة الظلم التاريخي.
- إن مواءمة تمويل المناخ مع مبادئ جبر الأضرار ومعايير حقوق الإنسان من شأنها أن تساعد في جعله أكثر عدالة وإنصافًا واستجابة لاحتياجات الشعوب والمجتمعات في الجنوب العالمي، وأكثر خضوعًا للمساءلة.

إن مناقشة جبر الضرر والحملات المطالبة بها لها تاريخ طويل يرتبط غالبًا بالفضائل المناهضة للاستعمار. وجبر الأضرار قضية رئيسية للحركات الاجتماعية المنظمة حول العدالة المناخية والعدالة العرقية، وعدالة الديون، والعدالة الضريبية، وغيرها من أبعاد تغيير النظام. وقد علقت بعض الجهات الفاعلة البارزة على الديون المالية،^٤ التي تدين بها الدول مالكة - العبيد سابقًا لدول في الجنوب العالمي بسبب تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وهناك أمثلة مهمة لمطالبات دول الجنوب بوضع خُطط لجبر الضرر^٥ بشأن هذه القضية.

إن مفهوم جبر الأضرار يقر بالتاريخ الاستعماري الذي أسهم في النظام الاقتصادي النيوليبرالي القائم على استخراج الموارد وتسبب في أزمة المناخ. ويمكن لجبر الضرر من هذا النوع أن يعالج الظلم البيئي والعرقى، المرتبطان ببعضهما البعض ارتباطًا وثيقًا.^٦

عمومًا، تتضمن عملية جبر الأضرار في صورتها الكاملة والفعالة،^٧ استرداد الحقوق، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، والرضا، وضمائم عدم التكرار. وقد أرسى محاكم مثل المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان Inter-American Court of Human Rights سوابق في الإفادة من هذه المبادئ وتطوير فقه جبر الضرر.^٨ وبالإضافة إلى المعايير الدولية والإقليمية، هناك أمثلة مختلفة لبرامج واتفاقيات جبر الضرر في الممارسة العملية.

استعادة الحق يعني^٩ إعادة الضحية إلى وضعها الأصلي، قبل وقوع انتهاك الحقوق. لكن في حالة تغير المناخ، سيكون من المستحيل استعادة عدد من الخسائر والأضرار، مثل فقدان أراضي الأجداد، والتراث الثقافي والديني، والمعرفة الأصلية والمحلية.

أما التعويض فيعني دفع ثمن الأضرار أو الخسائر. وعادة ما يكون التعويض مطلوبًا إذا كان الاستعادة الكاملة مستحيلة أو غير كافية. والتعويض يعني أن البلدان ذات الدخل المنخفض يجب أن تتلقى تمويلًا كافيًا للمناخ. وهو ما يكون إلى حد كبير في شكل منح، لتجنب تفاقم ضائقة الديون و/أو الاضطرار إلى اللجوء إلى تدابير التقشف.

أما إعادة التأهيل فيشمل تقديم الرعاية الطبية والنفسية بالإضافة إلى الخدمات القانونية والاجتماعية.

كذلك الترضية قد تشمل الاعتراف بالانتهاك، والتعبير عن الأسف، والاعتذار الرسمي، واتخاذ التدابير اللازمة لوقف الانتهاكات. كما أن وقف الانتهاكات يعني أن من تسببوا أكثر من غيرهم في تغير المناخ على مر السنين سيكونوا ملزمون بمعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان.^{١٠} وقد تكون هناك حاجة إلى حلول مبتكرة مثل المحكمة الدولية لتعزيز المساءلة عن الاستثمارات في الوقود الأحفوري^{١١} أو إنشاء لجان بين الأجيال^{١٢} بمشاركة نشطة من الأطفال.

أما ضمانات عدم التكرار فهي تسهم في عدم تكرار^{١٣} ما حدث، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإصلاح الهيكلي وتعزيز مؤسسات الدولة، فضلًا عن ضمان الرقابة المدنية الكافية. وقد يعني هذا تحويل النظام الاقتصادي العالمي، الذي ما زال يقوض مصالح البلدان النامية. وبالنسبة للدول المتقدمة، قد يعني هذا الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتقديم المساعدة الفنية، وتوفير مسارات الهجرة للاجئين المناخيين.

يتناول مفهوم جبر الأضرار فيما يتصل بتمويل المناخ فكرة مفادها أن من يتحملون المسؤولية التاريخية عن تغير المناخ يجب أن يتحملوا تكلفة التدهور البيئي. وهذا ما يجسده في القانون البيئي، مبدأ «الملوث يدفع» المنصوص عليه في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.^{١٤} كما تعترف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بـ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المختلفة» (CBDR) كمبدأ من مبادئ القانون البيئي الدولي؛ وهذا ينص على أن جميع البلدان مسؤولة عن معالجة آثار تغير المناخ، ولكن ليس على قدم المساواة في المسؤولية.^{١٥}

وتقع على عاتق بلدان الشمال العالمي، بسبب مساهمتها غير المتناسبة في أزمة المناخ، مسؤولية قصوى لوقف هذا السلوك وإصلاح الخسائر والأضرار التي تسببت فيها.^{١٦}

إن الخسائر والأضرار هي آثار تغير

المناخ المدمرة التي لا يمكن إصلاحها

و«لا يستطيع الناس التعامل أو التكيف

معها».^{١٧} وفكرة الخسائر والأضرار تشكل

الاستعماري في ولايات قضائية غير تابعة لدولة، لأن الصندوق لن يفيد إلا الدول المعترف بها.^{٢٠}

أظهرت «الحصيلة العالمية»^{٢١} الأولى في

ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٣ أن البلدان

النامية ستواجه تحديات كبيرة في تمويل

الخسائر والأضرار، حيث تقدر التكاليف

الاقتصادية وحدها بما يتراوح بين ٤٤٧ و ٨٩٤

مليار دولار أميركي سنويا بحلول عام ٢٠٣٠.

^{٢٢} ولتغطية الخسائر والأضرار، ستكون هناك

حاجة إلى ٢٩٠ إلى ٥٨٠ مليار دولار سنويًا

بحلول عام ٢٠٣٠. ^{٢٣} وسيتعين أن تصل

التعويضات للدول المتضررة من تغير المناخ

إلى حوالي ٨٩٣ مليار دولار سنويًا من عام

٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٥٠. ^{٢٤}

تتضافر الصناديق الرسمية بموجب الآلية المالية

لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مع المبادرات «المختلطة» التي تشمل الجهات

الفاعلة العامة والخاصة (مثل صندوق الأمازون

Amazon Fund، الذي بدأتها الحكومة البرازيلية

ويديره بنكها العام، لكنه يعمل كصندوق خاص)

بالإضافة إلى مبادرات القطاع الخاص. وتشمل كذلك

الاستثمارات في مشاريع قد تعتبر «حلولا زائفة **false**

solutions»: ^{٢٥} عبارة عن مقترحات تدعي معالجة

أزمة المناخ، لكنها بدلاً من ذلك تعتمد على نهج

قائم على السوق يحمي الوضع الراهن وغالبًا ما تفيد

شركات الوقود الأحفوري.

إن تمويل المناخ وطريقة جمعه وتخصيصه وإنفاقه

وإدارته تتطوي عمومًا على إخفاق في معالجة الظلم

الهيكلية الذي ناقشناه سابقًا، وذلك للأسباب التالية:

الأساس لمطالب البلدان المعرضة لتغير

المناخ بالاعتراف الرسمي بالآثار السلبية

لتغير المناخ التي لا يمكن عمليًا تجنبها^{١٨}

ومعالجتها على المستوى الدولي، نظرًا لعدم

المساواة الهيكلية التي ناقشناها سابقًا.

ثانيًا. ما هو تمويل المناخ،

ولماذا نحتاج إلى تحويل

النظام الذي يحكمه نحو نهج

قائم على جبر الأضرار؟

تمويل المناخ هو مصطلح واسع النطاق يصف

جميع أنواع الأموال الموجهة نحو الحد من انبعاثات

الغازات المسببة للانحباس الحراري ومعالجة الآثار

السلبية لتغير المناخ على كل من الناس والكوكب.

يمكن أن تكون الأموال محلية أو وطنية أو عابرة

للحدود الوطنية، ومستمدة من مصادر عامة وخاصة

و«بدلية»، لدعم إجراءات التخفيف (الجهود الرامية

إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس

الحراري والاحترار العالمي) والتكيف (الجهود الرامية

إلى التكيف مع آثار تغير المناخ).

توجد صناديق رسمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ، تحكمها آليتها المالية

(للحصول على وصف تفصيلي لهذه الصناديق،

انظر الملحق، ص. XX). ومن المهم أنه بعد

المطالبات القوية من حركات العدالة المناخية، تم

إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في عام ٢٠٢٢

لمساعدة البلدان النامية الضعيفة في الاستجابة

للخسائر والأضرار. يمكن اعتبار **هذا الصندوق**

مساهمة صغيرة لكنها مهمة في المطالبات الأوسع

نطاقًا بجبر الأضرار.^{١٩} ومع ذلك، تعرض الصندوق

لانتقادات، من بينها ما يتعلق بتمويله غير الكافي،

واستضافته الحالية من قبل البنك الدولي، **واستبعاده**

لملايين من الناس ما زالوا يعيشون تحت الحكم

إن تكاليف خدمة ديون البلدان الأقل نموًا قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩،^{٣٢} من ١٠ مليارات دولار إلى ٣٣ مليار دولار، ومن المرجح أن تكون قد زادت أكثر في السنوات اللاحقة. لذا، تدفع البلدان الأقل نموًا الآن سنويًا لخدمة الديون مبالغ أكبر مما تتلقاه مقابل العمل المناخي. إن إلغاء ديون البلدان الأقل نموًا يعني أنها لن تضطر إلى الخضوع لعملية التقديم القائمة على المشاريع لصناديق المناخ الرسمية، التي توفر أموالاً أقل. للمقارنة، يدير صندوق الخسائر والأضرار Loss and Damage Fund أقل من ٢ مليار دولار سنويًا، ولدى مرفق البيئة العالمي Global Environment Facility ما يزيد قليلاً عن ٥ مليارات دولار لتخصيصها على مدى أربع سنوات، بينما تلقى صندوق المناخ الأخضر Green Climate Fund ٢٠ مليار دولار فقط فيما يقرب من عقد من الزمان.

٧. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون الديون غير ميسرة، وتتطلب السداد بأسعار فائدة تجارية باهظة. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، كانت نسبة القروض الميسرة أقل من ربع قروض تمويل المناخ التي قدمتها بنوك التنمية متعددة الأطراف.

١. إن التمويل المتاح لمكافحة تغير المناخ غير ملائم وغير كافٍ. على سبيل المثال، في حين أن التكلفة اللازمة لمكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وخفض التلوث تقدر^{٣١} بنحو ٥,٥ تريليون دولار سنويًا، فإن الإنفاق على دعم الوقود الأحفوري يبلغ ٧ تريليون دولار سنويًا.^{٣٧}

٢. في حين حددت البلدان هدفًا لتمويل المناخ بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنويًا،^{٣٨} يتم توفيرها للدول النامية من قبل الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠، فإن هذا الالتزام لم يتحقق (على الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ادعت مؤخرًا أن هدف الـ ١٠٠ مليار دولار قد تحقق لأول مرة في عام ٢٠٢٢).^{٣٩}

٣. هناك فجوات في إمكانية الوصول والتوزيع بين القطاعات والمناطق، وهو ما يؤدي إلى إدامة التفاوتات التاريخية. على سبيل المثال، تحظى تدابير التخفيف (التدابير الرامية إلى الحد من آثار تغير المناخ) بالأولوية على تدابير التكيف (التدابير الرامية إلى التكيف مع آثار تغير المناخ)، على الرغم من أن البلدان في الجنوب العالمي لديها احتياجات أكبر للتكيف. كما أن الزيادة في تمويل المناخ لا تتجم إلا في عدد قليل من البلدان عن زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة.

٤. تتمتع بعض الصناديق بشفافية ومساءلة محدودة، فيما يتصل على سبيل المثال بكيفية إنفاقها.^{٤٠}

٥. يمكن أيضًا تصنيف بعض الأنشطة المرتبطة بـ الممارسات الضارة بالبيئة تحت مسمى «تمويل المناخ». على سبيل المثال، تسعى شركات التعدين التي تعمل على تطوير المركبات الكهربائية إلى استخراج النحاس في أجزاء مختلفة من العالم.^{٤١}

٦. يأتي جزء هائل من تمويل المناخ من بلدان الشمال العالمي عبر مؤسسات التمويل متعددة الأطراف. وكثير من هذا التمويل يأخذ شكل القروض، ما يؤدي إلى إدامة دورة الاستدانة في بلدان الجنوب. ونتيجة لهذا، تنفق العديد من البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ أموالاً أكثر بكثير على خدمة الديون مقارنة بالتعامل مع تغير المناخ.

ثالثاً. ما الذي نكسبه من النظر إلى تمويل المناخ وجبر أضرار المناخ من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، وماذا تقول التزامات حقوق الإنسان عنهما؟

تمثل العدالة المناخية قضية من قضايا حقوق الإنسان، لأن تغير المناخ يضر بإعمال مجموعة كاملة من الحقوق (من بينها الحق في الحياة والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي ومستوى معيشي لائق)، وحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتراصة على بعضها البعض. وقد أدركت هيئات معاهدات حقوق الإنسان أن الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية يعني أيضاً تأثيرات سلبية على حقوق الإنسان، ومن ثم فهي تفسر الأحكام البيئية الحالية في معاهدات حقوق الإنسان على نطاق واسع.^{٣٦}

إن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان لا بد أن يتم معالجتها بسبل الانتصاف المناسبة. ويتعين على الدول أن تضمن الوصول إلى العدالة للأشخاص ممن انتهكت حقوقهم بهذه الطريقة، وعلى وجه الخصوص «الوصول إلى ... سبل انتصاف فعالة في مجال البيئة»^{٣٧} بالنسبة «لـ من يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأضرار والخسائر»^{٣٨}.

إن التعامل مع تمويل وجبر أضرار المناخ من منظور حقوق الإنسان له عديد من المزايا. فالطابع العالمي لحقوق الإنسان يوفر لغة متفق عليها على نطاق واسع للحديث عن أزمة المناخ باعتبارها مشكلة عالمية، وهذا من شأنه أن يعزز الحجة الأخلاقية والاقتصادية لصالح العدالة المناخية باعتبارها مسألة تتعلق بالالتزامات القانونية الدولية. كما أن حقوق الإنسان تساعد في تأطير المناقشات حول الخسائر والأضرار. أضف إلى ذلك، أن:

٨. إن تمويل المناخ يعتمد في كثير من الأحيان على حلول قائمة على السوق وينطوي على «إصباغ الطابع المالي»، ما يزيد من قوة القطاع المالي. وتُظهر متوسطات عام ٢٠١٩/٢٠ أن القطاع الخاص تلقى تمويلًا للمناخ على مستوى العالم يزيد بمقدار ٢,٥ مرة عن التمويل الذي حصل عليه القطاع العام وما حصل عليه القطاع المالي المختلط (العام والخاص) مجتمعين.^{٣٣}

٩. إن تمويل المناخ يفتقر إلى الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي/الجنس. إذ شهد تصميم وتشغيل أغلب صناديق المناخ القائمة نوعاً من التغاضي عن الاعتبارات الجنسانية.^{٣٤} ومن ثم فإن نطاق ونتائج الجهود الأخيرة لتغيير هذا الاتجاه كانا محدودين.

إن تمويل المناخ الذي تم نشره على النحو الموصوف أعلاه يخفق في معالجة المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتبادلة، والإرث الاستعماري التاريخي، والتأثيرات المناخية غير المتساوية إخفاً واضحاً. وبدون الإصلاح، لا يستطيع النظام الحالي معالجة الجذور التاريخية للظلم المناخي.

يظل من الواجب على البلدان الشمالية أن تتحمل المسؤولية التاريخية والحاضرة. ومن هنا تأتي أهمية جبر الأضرار المناخية والنهج القائم على جبر الأضرار في التعامل مع تمويل المناخ، الذي من الممكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير تحولي. ويمكن أن يكون جبر الأضرار مفيداً في الدعوة إلى تمويل المناخ بحكم إطاره الحاكم المستند إلى العدالة والأخلاق.

تستمر الجماعات المؤيدة لجبر الأضرار في العمل بنشاط في مجال مناصرة مكافحة تغير المناخ، مثل الدعوة إلى مزيد من المراقبة من قبل المجتمع المدني^{٣٥} في اجتماعات مجلس إدارة صندوق الخسائر والأضرار ومعارضة البنك الدولي كمضيف للصندوق. ومن شأن نهج جبر الأضرار أن يدعو إلى عدم تعميق فخ الديون بالنسبة للدول في الجنوب، وأن يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة (CBDR).

خارجها. وهذا أمر أساسي لمكافحة التمويل والحلول الزائفة التي تعتمد على جذب التمويل الخاص وآليات السوق (كما ناقشنا سابقاً). وفي حين أن هناك معظم الوقت تشجيعاً للاستثمار الخاص وإشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص «لسد الفجوة في التمويل»، فإن عدسة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي تشير إلى حدود هذا النهج، ليس أقلها أن الدول هي الجهات الرئيسية المسؤولة بموجب قانون حقوق الإنسان. كما أن الموارد العامة هي قبل كل شيء ما يجب حشدتها لمعالجة أزمة المناخ، خاصة الموارد التي تقدمها بلدان الشمال.

٣. حقوق الإنسان تربط تمويل المناخ بواجب الدول في تعبئة الموارد لضمان الحصول على الحقوق

لقد أسهمت تحليلات حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في توجيه الانتقادات الموجهة إلى تمويل المناخ في شكل قروض، وهذا ما لفت الانتباه إلى الآثار السلبية المترتبة على زيادة الديون، وبالتالي الحد من الحيز المالي وسيادة الدول المتضررة من تغير المناخ. وبموجب قانون حقوق الإنسان، يتعين على الدول استخدام «أقصى قدر من الموارد المتاحة» لتحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ويوضح هذا المعيار الحاجة إلى استخدام أدوات مثل الضرائب التصاعدية لتعبئة الموارد المتاحة لكل دولة. وبالتالي يمكن لمبادئ حقوق الإنسان أن تساعد في التدقيق في كيفية تعبئة الدول للأموال العامة.

إن النظر إلى تمويل المناخ من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي يساعد أيضًا في إظهار كيف يمكن جعل تمويل المناخ فعالاً من خلال إصلاحات أوسع نطاقاً للهيكل المالي العالمي^{٣٩}، وكذلك في ربط حركة المناخ بحركات اجتماعية أخرى، مثل تلك التي تناضل من أجل العدالة الضريبية.

٤. تسلط حقوق الإنسان الضوء على التزامات الدول تجاه المناخ خارج حدودها وواجبها في التعاون

إن الدول لديها التزامات تتعلق بحقوق الإنسان خارج أراضيها، وهي التزامات منصوص عليها في عدد من صكوك حقوق الإنسان. وتعتبر التزامات الدول خارج حدودها الإقليمية بالغة الأهمية لمعالجة قضية العدالة المناخية، وذلك بحكم طبيعة الانبعاثات



١. حقوق الإنسان تجعل التأثير البشري لتغير المناخ أكثر وضوحًا وتدعو إلى انتقال عادل

ذلك أن حقوق الإنسان تتشكل من خلال نضالات مجتمعات مهمشة لا حصر لها من أجل التعبير عن صوتها وكرامتها. وتطبيق منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي على تمويل المناخ يعني الابتعاد عن رؤية تغير المناخ كمسألة تكنولوجية من خلال إظهار الوجه الإنساني لحالة الطوارئ المناخية. كما أن منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي يجعل الناس والمجتمعات في قلب قضية قد تبدو معقدة وفنية للغاية. وهذا بالإضافة إلى أن حقوق الإنسان توضح التأثيرات المختلفة لتغير المناخ على مجموعات مختلفة ودول مختلفة، وتشير إلى أن مبادئ عدم التمييز والمشاركة والمساءلة (التي نناقشها أدناه) يجب أن توجه عملية صنع القرار حول انتقال عادل.

٢. تؤكد حقوق الإنسان على أن الدول، لا الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، هي الجهات الرئيسية المسؤولة

إن حقوق الإنسان ضرورية للتأكيد على مسؤولية الدول عن العمل المناخي، سواء داخل حدودها أو

٦. تعمل حقوق الإنسان على تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة

وفقاً لمنظومة حقوق الإنسان، لا بد للأفراد والمجتمعات المتضررة من تغير المناخ أن يتمكنوا



من المشاركة بشكل هادف في القرارات ذات الصلة (مع الاهتمام بشكل خاص بضمان التمثيل الملائم للمجتمعات المهمشة). وأحد شروط المشاركة الحرة والهادفة هو الوصول إلى المعلومات الكافية والشفافية. علاوة على ذلك، تنص قوانين حقوق الإنسان على استخدام آليات التظلم لمراقبة وتوثيق سبل الانتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن مشاريع العمل المناخي.^{٤٣}

٧. توفر حقوق الإنسان رؤية قوية عن جبر أضرار المناخ

تشير أطر حقوق الإنسان مثل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة إلى أن واجب تقديم التعويضات عن الأضرار التاريخية يقع بالأساس على عاتق الدول، خاصة دفع التعويضات من الدول التي تسهم أكثر في تعميق أزمة المناخ. كذلك يتوجب على الدول ضمان إسهام شركات القطاع الخاص بشكل كافٍ بحصتها العادلة في جبر

الكربونية العالمية العابرة للحدود وضعف البلدان منخفضة الدخل في الجنوب العالمي في مواجهة تغير المناخ، إلى جانب الانبعاثات الكربونية الضخمة التي تنتجها البلدان الشمالية.

كما أن قانون حقوق الإنسان يلزم الدول بالتعاون على المستوى الدولي من أجل إعمال الحقوق. وفي هذا يشكل التعاون جوهر الدعوة إلى استجابة عالمية لتغير المناخ بموجب اتفاق باريس. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يتطلب واجب التعاون تقديم الدعم المالي فحسب، بل أيضاً اتخاذ تدابير مثل «الدعم الفني» بين الدول، وعرض «مسارات الهجرة للمهاجرين بسبب تغير المناخ»، وتبادل التكنولوجيات الخضراء، والإنذار المبكر بشأن الأحداث المناخية المتطرفة، والتفاوض على الحلول بحسن نية.^{٤٤}

٥. تؤكد حقوق الإنسان على التأثيرات المتباينة والمتقاطعة لتغير المناخ بين الفئات

من خلال مبادئ المساواة وعدم التمييز والنهج التقاطعي، يمكن لحقوق الإنسان أن تفسر وتعالج التأثيرات غير المتناسبة لتغير المناخ على الفئات ذات الدخل المنخفض وغيرهم من الفئات المحمية بشكل خاص بموجب قانون حقوق الإنسان (بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة). وبالتالي، ينبغي أن تأخذ أحكام تمويل المناخ في الاعتبار أن تغير المناخ لا يؤثر على الجميع بالتساوي. وقد تم تفسير عدم التمييز على أنه يتطلب من الدول ضمان عدم تفاقم عدم المساواة بسبب تغير المناخ وأن من يتأثرون به أكثر من غيرهم لا «يتخلفون عن بناء القدرات التكيفية... [أو] يصبحوا غير قادرين على السعي إلى العلاج بسبب الحواجز الإضافية».^{٤٥}

إن النساء في المجتمعات الأكثر ضعفاً و/أو اللواتي يعشن في ظروف صعبة للغاية يتعرضن بشكل خاص لأسوأ آثار تغير المناخ. ومن ثم فإن منظور النوع الاجتماعي يدعم المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة وقيادتها بكل تنوعها في صنع القرار. كما أن المناصرت النسويات لقضايا المناخ يدعمن «فهم تمويل المناخ باعتباره التزاماً على الشمال العالمي بسداد ديونه المناخية التاريخية للعالم».^{٤٦} وبالتالي فإن الممارسات الراسخة مثل حقوق الإنسان وتقييمات الأثر على النوع الاجتماعي تثرى توصيات السياسة المناخية.

الأضرار، وذلك في ضوء التزام الدول بحماية حقوق الإنسان من انتهاكات أطراف ثالثة، ومبدأ الملوث يدفع. وينبغي أن تكون التعويضات واسعة بما يكفي لتشمل الأضرار المادية وغير المادية (بما في ذلك التأثيرات الواقعة على الثقافات)؛ لتغطية أضرار تغير المناخ في الماضي والحاضر والمستقبل؛ وأن تكون تحويلية؛ وأن تنطوي على مجموعة واسعة من سبل الانتصاف.

رابعًا: كيف يمكننا محاسبة الحكومات والجهات الفاعلة القوية الأخرى على إجراءاتها بشأن تمويل المناخ؟

يختلف العمل على تعزيز مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى باختلاف مناطق العالم، وذلك حسب السياق المحلي. ففي الشمال العالمي، من المهم دعم الإجراءات التي تضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها المناخية بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري ودعم التحول العادل الذي يراعي أبعاد النوع الاجتماعي. وفي الجنوب، غالبًا ما يكون هناك تدخل قوي مع الصراع الناشئ في المواقع التي تجري فيها عمليات التعدين واستخراج الموارد الأخرى.

في عديد من البلدان، تعمل النقابات العمالية على تنظيم انتقال العمال من قطاع الوقود الأحفوري. وفي بعض البلدان، يعد التقاضي المناخي على المستوى المحلي أو الوطني مهم، مثال ذلك، الاستعانة بالأحكام الدستورية بشأن الحق في الحياة لحماية الأراضي والمياه. فالتقاضي المناخي مجال ينمو ويأخذ في مزيد من التنوع.

عمومًا، وبعيدًا عن الاختلافات السياقية، فإن الطرق التي يمكننا من خلالها تعزيز تمويل المناخ المسؤول والمتوافق مع حقوق الإنسان والمستند إلى التعويضات تشمل ما يلي:

١. فك شفرة الظلم الناجم عن أزمة المناخ

إن السعي إلى المساءلة عن التقاعس عن العمل المناخي لهو أمر بالغ الأهمية لجعل الدول والبنوك

الإنمائية متعددة الأطراف وشركات القطاع الخاص أكثر استجابة لأجندة حقوق الإنسان. وعلى نحو مماثل، يتعين علينا أن نراقب عن كثب الإجراءات المناخية التي لا تتفق مع حقوق الإنسان. وقد طور مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CESR أدوات مثل إطار عمل OPERA (اختصار لكلمات أربعة: النتائج Outcomes، والجهود السياسية Policy Efforts، والموارد Resources، والتقييم Assessment)، وفك شفرة الظلم Decoding Injustice للتحقيق في مدى الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، وجذب الانتباه على نطاق أوسع إلى المشاكل، وبناء طريق للمضي قدمًا من خلال أنشطة المناصرة.

تساعد نتائج الأبحاث المستندة إلى الأدلة التي جمعت باستخدام هذه الأدوات على تعزيز المساءلة من خلال توليد المعرفة لتتوير حملات المناصرة الدائرة حول السياسات وبناء الحركات.

٢. المناصرة الجماعية وبناء القوة الجماعية

إن بناء الجسور بين الحركات الاجتماعية أمر ضروري لتعزيز العدالة المناخية وتعزيز تمويل المناخ الأكثر عدالة وإنصافًا. ولا شك أن التحرك نحو التغيير المنهجي وتبني نموذج اقتصادي بديل يعمل لصالح الناس والكوكب يتطلب تعبئة وتضامنًا أوسع نطاقًا.

إن حقوق الإنسان ونهج جبر الأضرار يشكلان مفتاحًا لهذا - لا بسبب القوة التحويلية المحتملة للقراءة الموسعة للحقوق فحسب، بل أيضًا في صياغة الروابط بين المؤسسات والمنظمات والحركات التي تعمل على جوانب مختلفة من عدم المساواة والظلم، مثل الهجرة والإسكان والحق في الغذاء.

إن نهج جبر الضرر في التعامل مع تمويل المناخ يمكن أن يساعد في تحويل «تغيير الصورة السائدة» و«التبويض الأخضر» الحالي لعمليات استخراج الموارد، خاصة الأحفورية، والممارسات الضارة، إلى تدابير أكثر إرضاءً لحقوق الإنسان؛ تعزز السيادة الغذائية وحملات «استعادة الأراضي» وغيرها من أولويات الحركات الاجتماعية. في نهاية المطاف، تكمن قوة إطار جبر الأضرار في أن فهمه التاريخي والنظامي يؤدي إلى مناصرة أقوى للمناخ والديون والجنس والعدالة العرقية.

٣. دعم الإصلاحات السياسية الملموسة

يقترح نهج جبر الأضرار في التعامل مع تمويل المناخ بدائل مثل دعوة شبكة عدالة الديون إلى **إلغاء الديون السيادية كشكل من أشكال جبر الأضرار**،^{٤٥} والدعوات ذات الصلة لدمج اعتبارات حقوق الإنسان في تقييمات استدامة الديون، التي تعد حاسمة لتحديد مقدار تخفيف الديون الذي تحصل عليه البلدان. كذلك تمويل المناخ الذي توفره بنوك التنمية متعددة الأطراف ينبغي أن يغلب عليه شكل منح وقروض طويلة الأجل بشروط ميسرة، وذلك لتقليل من تكلفة الاقتراض في البلدان المتلقية والمخاطر المرتبطة بها واضطرارها إلى فرض تدابير التقشف على مواطنيها.

كذلك ينبغي محاسبة بنوك التنمية متعددة الأطراف لكي تعطي الأولوية لدعم مشاريع الصمود أمام التغير المناخي، وتسريع تمويل المناخ، ووقف تمويلها مشاريع الوقود الأحفوري.^{٤٦}

إن تعزيز المطالبات بتمويل الخسائر والأضرار وبناء الدعم لـ صندوق الخسائر والأضرار لهو أمر بالغ الأهمية أيضًا. وعلى الرغم من القيود المفروضة عليه، فإن الصندوق يمثل خطوة ملموسة نحو جبر الأضرار على أرض الواقع. إلى جانب الدفع نحو زيادة تعهدات التمويل ومواءمة إدارة الصندوق مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الشفافية والمشاركة والتوزيع العادل، ينبغي أيضًا أن نشن حملة من أجل فرض **ضريبة أضرار المناخ** على شركات الوقود الأحفوري.^{٤٧} فمن شأن ضريبة كهذه أن تولد موارد تمويل إضافية، مع تحميل الملوثين المسؤولية وضمان إسهامهم في معالجة الضرر الذي تسببوا فيه.

أما الإصلاحات على مستوى السياسات ذات الصلة فهي تشمل مطالبات بفرض ضرائب تصاعدية وسياسات مالية أكثر عدالة، مثل مقترحات شبكة العدالة الضريبية للضرائب التصاعدية كـ **أداة للعدالة العرقية**.^{٤٨} وكذلك معالجة **التهرب والتجنب الضريبي** في جميع أنحاء العالم (الذي تسبب في خسارة ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣)^{٤٩} والتدفقات المالية غير المشروعة من الجنوب العالمي، التي غالبًا ما تتجاوز تدفقات المساعدات، إلى جانب إلغاء

الديون، هي طرق لتعبئة الأموال الكافية لجبر الأضرار. ويمكن لأدوات مثل **مبادئ حقوق الإنسان في السياسة المالية** - التي تدعو إلى تماسك السياسات بين أطيافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منها - أن تساعد في تصميم سياسة مالية تقدمية ومراقبة قرارات الحكومات.

هناك حاجة ملحة أيضًا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة الاقتصادية العالمية وتخليصها من البعد الاستعماري. ويشمل هذا تمكين البلدان في الجنوب العالمي من إبداء رأي حقيقي في السياسات والعمليات التي تحدد القواعد الخاصة بالديون والضرائب. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية **UN Tax Convention** التي يجري التفاوض عليها الآن فرصًا ملموسة للإصلاح.^{٥٠} كما أن سياسات الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية التي تحابي البلدان الغنية في الشمال العالمي كثيرًا ما تدفع البلدان النامية إلى **النقش** والوقوع في **أزمات الديون** التي قد تؤدي إلى زيادة خدمة الديون المطلوبة من البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ. وينبغي إلزام المؤسسات المالية الدولية بتغيير هيكل الحوكمة والسياسات والممارسات التي تسهم في فخاخ الديون بالنسبة للبلدان النامية.^{٥١}

هل ترغب في معرفة المزيد؟

إليك بعض الموارد الإضافية حول هذه القضية:

- لكي نفهم كيف تعمل الديون السيادية وارتباطها بالعدالة المناخية، يشرح دليل [فك شفرة الظلم الناجم عن الديون](#)^{٥٢}، الذي أعده مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CÉSAR، ضمن سلسلة [فك شفرة الظلم](#)، كيف تضر أزمة الديون العالمية بحقوق الناس، وكيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديها وتعزيز المطالبات بأن يفي متولي السلطة وأصحاب الواجب بوعودهم ويصححوا أخطاء القمع الممنهج.
- **وللحصول على نهج تقاطعي ومناهض للعنصرية فيما يتصل بالعدالة المناخية، انظر [مذكرة مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CÉSAR](#)**^{٥٣}، إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية بشأن تقرير عن المناخ والعدالة العرقية. إذ تؤكد مذكرتنا الحاجة إلى العدالة المناخية التقاطعية مع تسليط الضوء على نموذج الاقتصاد القائم على الحقوق باعتباره نهجاً مناهضاً للاستعمار في التنمية. كما ترتبط بمهام أخرى لمركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشأن الديون والضرائب.
- **للاطلاع على انتقادات المؤسسات المالية الدولية IFIs، انظر [تعليق مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المقدم إلى مشاوره خارطة طريق التطور لمجموعة البنك الدولي](#)**^{٥٤}. يسلط هذا التعليق الضوء على غياب سياسة صريحة ومفصلة لحقوق الإنسان في صميم نهج البنك ونموذج عمله، فضلاً عن الافتقار إلى سياسات الديون الطموحة المتوافقة مع جبر أضرار المناخ مثل التمويل الميسر والمنح وإلغاء الديون.
- **لمزيد من المعلومات حول مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة» في مجال حقوق الإنسان، الذي تم ترسيخه لأول مرة في إعلان ريو، راجع [إحاطة السياسة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أعدها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشبكة العالم الثالث](#).**
- **حول لتقاطع بين الديون والعدالة المناخية، يقدم الدليل التحليلي لفك شفرة الظلم الناجم عن الديون، الذي يصدره مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية**

CESR أقسامًا حول كيفية تفاقم الديون غير المستدامة لأزمة المناخ، مقدمًا حلولًا قائمة على السياسات تتماشى مع متطلبات العدالة المناخية.

• **فيما يتعلق بالديون ومتطلبات المناخ، تضمنت الإحاطة التي قدمها مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وآخرون حول الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ**^{٥٥} قوائم بالمطالب الأساسية للمجتمع المدني فيما يتعلق بالديون ومتطلبات المناخ. وقد ساهم مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية مؤخرًا في وثيقة أخرى تتعلق بالهدف الكمي الجماعي الجديد، التي من المقرر نشرها قريبًا.

• **فيما يتعلق بالتقاطع بين الضرائب والعدالة المناخية، فإن إحاطة شبكة العدالة الضريبية حول كيفية تقويض الحوافز الضريبية للشركات للعدالة المناخية تؤكد على الترابط بين مبدأ الملوث يدفع وضريبة الشركات**^{٥٦}.

• **لمزيد من المعلومات حول جبر أضرار المناخ، يقدم تقرير التعاون بشأن الخسائر والأضرار** إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التنمية نهجًا قائمًا على الحقوق لجبر أضرار المناخ التي ناقشناها أعلاه^{٥٧}. ويؤكد التقرير على أهمية التركيز على المجتمعات المهمشة الأكثر تضررًا من تغير المناخ.

• **للحصول على مزيد من البيانات حول تمويل المناخ، تقدم مبادرة السياسات المناخية التجميع الأكثر موثوقية وسهولة للوصول لبيانات تمويل المناخ العالمية.**

• **للحصول على آخر المستجدات بشأن تمويل المناخ قبل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) COP29، في أذربيجان، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤، تركز [مدونة السياسات التابعة لمركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على التطورات والمناقشات الأخيرة التي من المرجح أن تبرز في مؤتمر الأطراف COP29](#).^{٥٨} تشير هذه المقالة إلى النهج القائمة على جبر الأضرار وقانون حقوق الإنسان وتتضمن معلومات عن الحويلة العالمية Global Stocktake وصندوق الخسائر والأضرار وتمويل البنوك الإنمائية متعددة الأطراف والاتصالات مع اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية.**



«ان تناول قضية تمويل المناخ والتعويضات من منظور حقوق الإنسان له العديد من المزايا. يوفر الطابع العالمي لحقوق الإنسان لغة متفق عليها على نطاق واسع للتحدث عن أزمة المناخ كمشكلة عالمية، ويمكن أن يعزز ذلك من القضية الأخلاقية والاقتصادية للعدالة المناخية باعتبارها مسألة التزامات قانونية دولية.»

ملحق: صناديق المناخ الرسمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC

مرفق البيئة العالمي (GEF)

بدأ مرفق البيئة العالمي GEF نشاطه التجريبي لأول مرة عام ١٩٩١، وهو يعمل على مراحل مدتها أربع سنوات. وهو الآن في مرحلته الثامنة، التي تلقى خلالها التزامات تصل إلى ٥,٣٣ مليار دولار.^{٥٩} وتقع أمانته في البنك الدولي الذي يمثل في الوقت نفسه أمين الصندوق لهذا المرفق. ويتلقى البنك ويدير جميع أموال مرفق البيئة العالمي، كما يستثمر الأموال نيابة عنه.

الصندوق الرئيسي لمرفق البيئة العالمي مخصص لمشاريع التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ويستضيف مرفق البيئة العالمي بشكل منفصل صناديق متخصصة إضافية:

• صندوقان «للتكيف»:

- صندوق تغير المناخ الخاص (SCCF)

Special Climate Change Fund

يدعم أنشطة التكيف في البلدان النامية (مثل إدارة موارد المياه، وإدارة الأراضي، والزراعة، والصحة، وتطوير البنية الأساسية، والنظم الإيكولوجية الهشة بما في ذلك النظم الإيكولوجية الجبلية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) فضلاً عن نقل التكنولوجيا. في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٢٢، تلقى صندوق تغير المناخ الخاص تعهدات من ١٥ جهة مانحة بلغت قيمتها ٣٥٦,٩٤ مليون دولار، منها ٢٣,٨٥ مليون دولار كدخل استثماري.^{٦٠}

- صندوق أقل البلدان نمواً (LDCF)

Least Developed Countries Fund

مخصص لدعم أقل البلدان نمواً المعرضة بشكل خاص للتأثيرات السلبية لتغير المناخ. في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٢٢، تلقى صندوق أقل

البلدان نمواً ١,٧٧ مليار دولار من ٢٨ جهة مانحة و ٧٣,٤٩ مليون دولار كدخل استثماري.^{٦١}

• صندوق تنفيذ بروتوكول ناغويا Nagoya

Protocol Implementation Fund

عام ٢٠١١ لدعم تنفيذ البلدان النامية لبروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلى الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. وكانت المساهمة الأولية للصندوق ١٢ مليون دولار من اليابان، وبحلول مارس/آذار عام ٢٠٢٣ بلغ إجمالي مساهماته ١٦ مليون دولار.^{٦٢}

• صندوق مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية

Capacity-building Initiative for

Transparency Fund

الشفافية، تأسس لدعم البلدان النامية في تلبية متطلبات الشفافية. بلغ إجمالي المساهمات التي تم تلقيها في مارس/آذار عام ٢٠٢٠ نحو ٦١ مليون دولار، ولم يتبق منها سوى ٧,٣٣ مليون دولار بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤.^{٦٣}

• صندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي

Global Biodiversity Framework Fund

أنشئ في عام ٢٠٢٣ لدعم البلدان التي تتخذ أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، ويهدف إلى تعبئة ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.^{٦٤}

صندوق التكيف Adaptation Fund

تأسس عام ٢٠٠١ كأداة مالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC وبروتوكول كيوتو. وبدأ العمل رسمياً عام ٢٠٠٧. يتلقى هذا الصندوق خدمة الأمانة/السكرتارية من مرفق البيئة العالمي GEF، ويتولى البنك الدولي مهام الأمين لهذا الصندوق. (لا ينبغي الخلط بين هذا الصندوق وصندوق «التكيف» التابعين لمرفق البيئي العالمي الموصوفين أعلاه: صندوق تغير المناخ الخاص وصندوق البلدان الأقل نمواً). ومنذ تأسيسه، تلقى صندوق التكيف ١,٧٩ مليار دولار كمساهمات. وبعد تخصيصه لمشاريع مختلفة، يبلغ رصيده حالياً ٩٥٥ مليون دولار، وقد تلقى ٩٤,٤٥ مليون دولار كدخل استثماري في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٣.^{٦٥}

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

إدارته في الفترة من ٣٠ أبريل/نيسان إلى ٢ مايو/أيار عام ٢٠٢٤. وبحلول أبريل/نيسان عام ٢٠٢٤، تم تقديم تعهدات بمساهمات قيمتها ٦٦١ مليون دولار.^{٦٩} وهناك عديد من المقترحات لإضافتها إلى هذا الصندوق،^{٧٠} من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على صناعات الوقود الأحفوري والطيران والشحن، حيث يُقدر المبلغ المطلوب بما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار سنويًا.^{٧١}

أُخذ قرار إنشاء صندوق المناخ الأخضر في عام ٢٠١٠ وبدأ العمل عام ٢٠١٥. وهو حاليًا أكبر صندوق مناخ متعدد الأطراف مخصص وقد تلقى ٢٣,٤ مليار دولار أمريكي إجماليًا منذ تأسيسه.^{٦٦} ويظل هذا أقل من التزام مؤتمر الأطراف بـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا، لكنه أكثر بكثير من المساهمات في الصناديق القديمة. وقد صرف صندوق المناخ الأخضر حتى الآن ٥,٥ مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ مماثل لمبلغ دورة مرفق البيئة العالمي الحالية. ومثل مرفق البيئة العالمي وصندوق التكيف، يعتمد صندوق المناخ الأخضر على البنك الدولي كأمين مؤقت له، وهو مع ذلك لديه أمانة خاصة به في جمهورية كوريا.

صندوق الخسائر والأضرار Loss and Damage Fund

بعد أكثر من ٣٠ عامًا منذ المطالبات الأولى بإنشاء مثل هذا الصندوق، تم الاتفاق على صندوق الخسائر والأضرار الجديد عام ٢٠٢٢ ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين COP٢٧، مع أمانة مؤقتة مشتركة بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، والصندوق الأخضر للمناخ GCF، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.^{٦٧} وفي هذا نجد الدول النامية تعارض مساعي الدول المتقدمة لاستضافة الصندوق من قبل البنك الدولي (كما هي الحال مع صناديق المناخ الأخرى)، نظرًا لعدم الكفاءة، واختلاف الغرض، والرسوم «المبالغ فيها» التي يفرضها البنك لاستضافة الصناديق. حاليًا، ينص الاتفاق على أن يستضيف البنك الدولي الصندوق لفترة مؤقتة مدتها أربع سنوات.^{٦٨} المفترض أن يتألف الصندوق من ١٢ عضوًا من الدول المتقدمة و ١٤ عضوًا من الدول النامية.

الغرض من وراء الصندوق هو «مساعدة البلدان النامية التي هي معرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ في الاستجابة للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بهذه الآثار السلبية، متضمنًا ذلك الأحداث المناخية المتطرفة والأحداث البطيئة». وقد انعقد أول اجتماع لمجلس

Notes

1. Center for Economic and Social Rights (2022). *CESR's Response to the Call for Inputs by the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance*.
2. United Nations General Assembly (2024). *Report of the Special Rapporteur on the right to development. Climate justice: loss and damage*. UN Doc A/79/168 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/211/94/pdf/n2421194.pdf>
3. Harvey, Fiona, et al. (2022). *Cop27: Is It Right to Talk of 'Reparations'?* The Guardian. www.theguardian.com/environment/2022/nov/18/cop27-is-it-right-to-talk-of-reparations.
4. UN Office of the High Commissioner on Human Rights (2024). *UN Experts Urge States to Recognise and Address Legacy of Slave Trade*. www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/un-experts-urge-states-recognise-and-address-legacy-slave-trade. Accessed 21 Oct. 2024.
5. Caribbean Community CARICOM (2023). *CARICOM Ten Point Plan for Reparatory Justice*. <https://caricom.org/caricom-ten-point-plan-for-reparatory-justice/>
6. African Futures Lab (2024). *Unlocking Climate Reparations: Key Obstacles in the Emergence of a Climate Reparations Framework*. <https://osuny.s3.fr-par.scw.cloud/9glbeln7mf8jy4sx4fdzxm2xzb0y>
7. UN Office of the High Commissioner on Human Rights (2005). *Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law*. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guidelines-right-remedy-and-reparation>
8. Acevedo, Juan Pablo (2024). *Green Reparations at the Inter-American Court of Human Rights: The La Oroya Judgment*. *Oxford Human Rights Lab*. <https://ohrh.law.ox.ac.uk/green-reparations-at-the-inter-american-court-of-human-rights-the-la-oroya-judgment/>
9. United Nations General Assembly (2019). *Report of the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and racial intolerance*. UN Doc A/74/321 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/259/38/pdf/n1925938.pdf>
10. UN Doc A/79/168, above note 2
11. United Nations General Assembly (2022). *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change*. UN Doc A/77/226 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/438/51/pdf/n2243851.pdf>
12. Committee on the Rights of the Child (2023). *General comment No. 26 (2023) on children's rights and the environment, with a special focus on climate change*. UN Doc CRC/C/GC/26 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g23/117/60/pdf/g2311760.pdf>
13. Id. at 89
14. United Nations General Assembly (1992). *Report of the United Nations Conference on Environment and Development. Rio Declaration on Environment and Development*. UN Doc A/CONF.151/26 (Vol. I) https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.151_26_Vol.I_Declaration.pdf
15. United Nations. (1992). *United Nations Framework Convention on Climate Change*. <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>
16. Global Justice Now (2022). *Reparations and climate justice. What are climate reparations and why are we talking about them?* <https://www.globaljustice.org.uk/wp-content/uploads/2022/09/GJN-Reparations-and-climate-justice-2022-WEB.pdf>
17. La Ruta del Clima (2023). *Our Right to Climate Reparations*. https://larutadelclima.org/wp-content/uploads/2024/03/ClimateReparations-ENG_compressed_v1-1.pdf
18. Id. at page 8
19. Global Justice Now (2022), at page 7
20. Nemeth, Ashley, et al. (2024). *Blind spots in climate funding: Island colonies go overlooked*. *Open Global Rights*. <https://www.openglobalrights.org/blind-spots-in-climate-funding-island-colonies-go-overlooked/#:~:text=While%20the%20historic%20UN%20Loss,people%20living%20under%20colonial%20rule>
21. الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي، الحصيلة العالمية الأولى. <https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/g23/260/12/pdf/g2326012.pdf>
22. Markandya, Anil et al. (2018). *Integrated Assessment for Identifying Climate Finance Needs for Loss and Damage: A Critical Review*. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-72026-5_14
23. Id. at page 349
24. Climate Accountability Institute (2023). *World's Top 21 Fossil Fuel Firms Found Responsible for at Least \$209 billion in Annual Climate Change Damages*. <https://climateaccountability.org/wp-content/uploads/2023/05/ReparationsPub-May23.pdf>
25. Women and Gender Constituency (2021). *Issue Brief: False Solutions*. https://womensgenderclimate.org/wp-content/uploads/2021/11/wgc_issuebrief_falsesolutions_en.pdf
26. United Nations Trade and Development (2023). *The costs of achieving the SDGs: Climate change, biodiversity loss and pollution*. <https://unctad.org/sdg-costing/climate-change>

27. International Monetary Fund (2023). *Fossil Fuel Subsidies Surged to Record \$7 Trillion*. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/08/24/fossil-fuel-subsidies-surged-to-record-7-trillion>
28. UNFCCC Standing Committee on Finance (2022). *Report on progress towards achieving the goal of mobilizing jointly USD 100 billion per year to address the needs of developing countries in the context of meaningful mitigation actions and transparency on implementation*. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/J0156_UNFCCC%20100BN%202022%20Report_Book_v3.2.pdf
29. World Resources Institute (2024). *Statement: OECD Report Shows Developed Countries Met the \$100B Goal for First Time*. <https://www.wri.org/news/statement-oecd-report-shows-developed-countries-met-100b-goal-first-time>
30. Omukuti, Jessica et al. (2022). *The green climate fund and its shortcomings in local delivery of adaptation finance*. https://eprints.lse.ac.uk/115623/1/The_green_climate_fund_and_its_shortcomings_in_local_delivery_of_adaptation_finance.pdf
31. Uteuova, Alyssa (2021). *How the rise of copper reveals clean energy's dark side*. The Guardian. <https://www.theguardian.com/us-news/2021/nov/09/copper-mining-reveals-clean-energy-dark-side>
32. United Nations Trade and Development (2022). *Soaring debt burden jeopardizes recovery of least developed countries*. <https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-march-2022>
33. Naran, B. et al. (2022) *Global Landscape of Climate Finance: A Decade of Data 2011-2020*. Climate Policy Initiative. <https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/global-landscape-of-climate-finance-a-decade-of-data/>
34. Schalatek, Liane (2022). *Gender and Climate Finance*. Heinrich Boll Stiftung. https://climatefundsupdate.org/wp-content/uploads/2022/03/CFF10-Gender-and-CF_ENG-2021.pdf
35. Amnesty International (2024). *Global: Loss and Damage Fund for climate change must not restrict the role of civil society*. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/04/global-loss-and-damage-fund-for-climate-change-must-not-restrict-the-role-of-civil-society/>
36. Human Rights Treaty Bodies (2019). *Joint Statement on 'Human Rights and Climate Change'* United Nations. <https://www.ohchr.org/en/statements/2019/09/five-un-human-rights-treaty-bodies-issue-joint-statement-human-rights-and?LangID=E&NewsID=24998>
37. United Nations General Assembly (2017). *Resolution adopted by the Human Rights Council. Human rights and the environment*. UN Doc A/HRC/RES/34/20 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g17/085/99/pdf/g1708599.pdf>
38. La Ruta del Clima, above note 17, at page 28.
39. Feminist Action Nexus for Economic and Climate Justice (2023). *Feminist Analysis of COP27 Climate Finance Outcomes*. Medium. <https://action-nexus.medium.com/feminist-analysis-of-cop27-climate-finance-outcomes-63a4bf43b3c3>
40. UN Doc A/79/168, above note 2, at 8
41. *Id.* at 33(c)
42. Feminist Action Nexus for Economic and Climate Justice, above note 39
43. Brasier, Pierre-Jean et al. (2017). *How climate projects can lead to human rights violations: the case of the Barro Blanco hydroelectric dam*. <https://www.germanclimatefinance.de/2017/07/14/climate-projects-can-lead-human-rights-violations-case-barro-blanco-hydroelectric-dam/>
44. Setzer, Joana et al. (2023). *Global trends in climate change litigation: 2023 snapshot*. Centre for Climate Change Economics and Policy. https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2023/06/Global_trends_in_climate_change_litigation_2023_snapshot.pdf
45. Nacpil, Lidya (2021). *Debt Cancellation and Reparations*. Ecologist. <https://theecologist.org/2021/oct/14/debt-cancellation-and-reparations>
46. UN Doc A/79/168, above note 2
47. Forgette, Matthew (2024). *Financing a green future: tax strategies to bridge the climate funding gap*. Center for Economic and Social Rights. <https://www.cesr.org/financing-a-green-future-tax-strategies-to-bridge-the-climate-funding-gap/>
48. Decolonising Economics (2022). *Tax as a Tool for Racial Justice*. <https://decolonisingeconomics.org/wp-content/uploads/2022/09/Tax-as-a-Tool-for-Racial-Justice-report-2022.pdf>
49. Tax Justice Network (2023). *World to lose \$4.8 trillion to tax havens over next decade unless UN tax convention adopted, countries warned*. <https://taxjustice.net/press/world-to-lose-4-7-trillion-to-tax-havens-over-next-decade-unless-un-tax-convention-adopted-countries-warned/>
50. Travers, Eileen (2024). *Why the world needs a UN global tax convention*. United Nations. <https://news.un.org/en/story/2024/08/1153301>
51. United Nations Trade and Development (2020). *From the Great Lockdown to the Great Meltdown: Developing Country Debt in the Time of Covid-19*. https://unctad.org/system/files/official-document/gdsinf2020d3_en.pdf
52. Corkery, Allison et al. (2023). *Decoding Debt Injustice*. Center for Economic and Social Rights. https://www.cesr.org/sites/default/files/2023/Decoding_Debt_Injustice.pdf

53. Center for Economic and Social Rights, above note 1
54. Center for Economic and Social Rights (2023). *CESR calls on the World Bank Group to shift its Cascade approach to a human rights and climate model*. <https://www.cesr.org/cesr-calls-on-the-world-bank-group-to-shift-its-cascade-approach-to-a-human-rights-and-climate-model/>
55. Latindadd, et al. (2024). *Demands and Expectations from the Debt and Climate Working Group on the New Collective Quantified Goal*. <https://latindadd.org/wp-content/uploads/2024/04/ncqg.pdf>
56. Mager, Franziska et al. (2024). *How Corporate Tax Incentives Undermine Climate Justice*. Tax Justice Network. https://taxjustice.net/reports/how-corporate-tax-incentives-undermine-climate-justice/?utm_source=newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=how_corporate_tax_incentives_undermine_climate_justice&utm_term=2024-06-27
57. Loss and Damage Collaboration (2024). *Submission to Inform the 2024 Report by Special Rapporteur on the Right to Development: Theme 1 Climate Justice and Loss and Damage*. https://cdn.prod.website-files.com/605869242b205050a0579e87/660d86e2d159e484e4428f56_L%26DC%20_%20HR%20SUBMISSION.pdf
58. Saba, Alina et al. (2024). *Funding the fight against the climate crisis: An update on key trends in the world of climate finance*. Center for Economic and Social Rights. <https://www.cesr.org/funding-the-fight-against-the-climate-crisis-an-update-on-key-trends-in-the-world-of-climate-finance/>
59. Global Environmental Facility (2022). *Donors boost Global Environment Facility contributions to \$5.33 billion*. <https://www.thegef.org/newsroom/press-releases/donors-boost-global-environment-facility-contributions-5-33-billion>
60. Global Environmental Facility (2022). *Status Report for the Special Climate Change Fund*. https://fiftrustee.worldbank.org/content/dam/fif/funds/sccf/TrusteeReports/SCCF_TR_09_22.pdf
61. Global Environmental Facility (2022). *Status Report for the Least Developed Countries Fund*. https://fiftrustee.worldbank.org/content/dam/fif/funds/ldc/TrusteeReports/LDCF_TR_09_22.pdf
62. World Bank Group (2023). *Trust Fund for Nagoya Protocol Implementation Fund*. https://fiftrustee.worldbank.org/content/dam/fif/funds/npif/SummaryStatusReports/NPIF_MR_03_23.pdf
63. World Bank Group (2023). *Trust Fund for Capacity Building Initiative for Transparency*. https://fiftrustee.worldbank.org/content/dam/fif/funds/cbit/SummaryStatusReports/CBIT_MR_03_20.pdf
64. Global Environmental Facility (2023). *New global biodiversity fund launched in Vancouver*. <https://www.thegef.org/newsroom/press-releases/donors-boost-global-environment-facility-contributions-5-33-billion>
65. World Bank Group (2023). *Adaptation Fund Balance*. <https://fiftrustee.worldbank.org/en/about/unit/dfi/fiftrustee/fund-detail/adapt#1>
66. World Bank Group (2023). *Green Climate Fund Balance*. <https://fiftrustee.worldbank.org/en/about/unit/dfi/fiftrustee/fund-detail/adapt#1>
67. United Nations Framework Convention on Climate Change (2022). *Fund for Responding to Loss and Damage*. <https://unfccc.int/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat>
68. UN Transitional Committee (2023). *Operationalization of the new funding arrangements, including a fund, for responding to loss and damage*. UN Doc TC5/2023/4/Rev.2 https://unfccc.int/sites/default/files/resource/TC5_4_Cochairs%20draft%20text_Rev2.pdf
69. United Nations Framework Convention on Climate Change (2024). *Fund for Responding to Loss and Damage. Status of Resources*. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Status%20of%20resources_final_Rev1.pdf
70. Richards, Julie-Anne et al. (2023). *The Loss and Damage Finance Landscape*. Heinrich Boll Stiftung. https://assets-global.website-files.com/605869242b205050a0579e87/6462710b127e29f1b1e74ee7_The_Loss_and_Damage_Finance_Landscape_HBF_L%26DC_15052023.pdf
71. Richards, Julie-Anne et al. (2023). *The Loss and Damage Fund and Pledges at COP28: Shall I compare thee to a summer's day? Or to the annual earnings of a megastar footballer?* The Loss and Damage Collaboration. <https://www.lossanddamagecollaboration.org/pages/the-loss-and-damage-fund-and-pledges-at-cop28-shall-i-compare-thee-to-a-summers-day-or-to-the-annual-earnings-of-a-megastar-footballer#:~:text=Countries%20immediately%20pledged%20more%20than,miracle%2C%20let%27s%20examine%20the%20details.>

The power of many can transform an economic system that only benefits a few.

Here are simple ways in which you can support us:

Follow us on social media:

Twitter: @social_rights

LinkedIn: Center for Economic and Social Rights

Facebook: CenterEconomicSocialRights

Join the mailing list:

cesr.org/subscribe/

Get to know our team & board:

cesr.org/team/

Donate:

donate.democracyengine.com/CESR

Contact us:

1330 Avenue of the Americas

23rd Floor

New York, 10019

+1 (212) 653 0978

info@cesr.org

cesr.org

CENTER for
ECONOMIC and
SOCIAL RIGHTS

The Center for Economic and Social Rights is registered as a 501 (c)(3) nonprofit organization in the state of New York.